اقتراحات وملاحظات على هامش تقرير لجنة النموذج التنموي

كان من المفترض أن يكون هذا النص أرضية لفتح أوسع حوار مغربي ـ مغربي، كما دعا إلى ذلك الملك خلال أحد خطاباته الأخيرة. وبناء على برنامج المؤسسات الفكرية السبع التي جاءت على اثر مبادرة مركز بنسعيد؛

وكان من المقرر أن تقدم هذه الأرضية للمؤسسات الدستورية بعد حوار وطني واسع يفكك تقرير لجنة النموذج التنموي ويغنيه، وأن تأتي أفكار ومقترحات الحوار من نقاش في الأسفل يتقاطع مع ما يقدم من فوق، من خلال ما يبسطه ويقترحه مختلف الفاعلين في المجتمع؛

لتنتج عن ذلك صيغة جديدة لتقرير النموذج التنموي، أكثر توافقية وتعددية كثمرة لربط ذكي بين سيرورة عمودية متمثلة في: الدولة تتوجه للمجتمع، وسيرورة أفقية تجسد حوار مجتمعي واسع يتوجه إلى الدولة . بهدف بلورة هذه الصيغة الجديدة التركيبية من قبل آلية مبتكرة تعتمد على حلقات النقاش والأكورات المواطنة التي ستتداول في تقرير النموذج التنموي وتقدم مقترحات وتوصيات مواطنة حوله لبلورة الصيغة التوافقية للتقريروهي الصيغة التي تفتح افق مشروع مجتمعي مستقبلي وواعد .

وبذلك ستجسد آلية الحوار الوطني الواسع احترام المواطنين وتعمل على إشراكهم في مسار صناعة المستقبل ليس فقط عن طريق الاطلاع على انتظاراتهم، بل وأيضا من خلال إدماج تصوراتهم ورؤاهم؛ أخذا بعين الاعتبار ضرورة تحقيق التملك الجماعي للتنمية الذي سيفتح بالتالي سيرورة إعادة بناء الثقة بين المجتمع المغربي ومؤسسات الدولة ويطلق مناخ الحماس الجماعي ويعزز تجديد القيم التي ستؤسس لمغرب الغد على قاعدة عقد اجتماعي جديد.

وقد سبق أن عن هذا الامل وهذا التصور المؤسسات السبع التي تحمل أسماء شخصيات بارزة في الحركة الوطنية، لعبت أدوارا وازنة في قيادة المعركة من أجل حيازة الاستقلال الوطن وبناء مؤسساته الوطنية .

وقد ناضلت هذه الشخصيات ذات البعد التاريخي من اجل إقامة نظام ملكية دستورية تنخرط بشكل إيجابي في العصر الحديث .

ذاك الأمل يسائل اليوم نفسه، بعد أن قدمت لجنة النموذج التنموي تقريرها للملك في صيغة نهائية ؛ مقدمة بشكل عمودي ومن فوق بقوة القانون. لتصبح أمر واقعا وكل تشاور بصددها لن يهم إلا الجوانب التطبيقية وتحويلها إلى سياسات عمومية. أي لقد أصبح التقرير وثيقة مرجعية معتمدة من قبل الدولة ولها وزن يقارب وزن الدستور؛ إنها العمودية في تضخمها الساحق والمهيمن ؛هذا الوضع إلى الاعتقاد بأن الدولة أخذت الطريق الخطأ، فهذا التوجه غير منتج وسيزيد في الشرخ بين المجتمع والدولة.

فعوض بناء الثقة سيزداد تأثير الشك والتشكك وسط الشرائح الاجتماعية، كما ستتسع اللامبالاة إزاء الشأن السياسي وتناقص الالتزام المواطن. إننا نسجل هذا بحزن ومرارة.لأن ما ترسمه ملامح هذا التوجه هو المزيد من الضغط على المجتمع من قبل الدولة التي استحلت مقاربتها الهيمنية وارتاحت في وضعية عدم الإنصات لصرخات المجتمع. والحال أن انفجارات الغضب وسوء الحال تتزايد احتمالاتها هنا وهناك ولا تسمح بالثقة في الإنجازات التي لا يمكن إنكار تحققها ولا في النيات الحسنة لعدد من الكفاءات القريبة من دوائر القرار .

وإذ ينتفض المجتمع ،ويقاطع ،ولا يمل عدد من مكوناته من التعبير عن غضبه وحنقه، فإن هذا المجتمع مع ذلك لا يقدم لحد الآن بدائل للوضع، مما يجعل المغرب في مأزق. والاعتقاد بأن الانتخابات القادمة ستجدد النخب والانتلجنسيا أصبح بعيدا لأنه بمثابة إنكار للواقع الاجتماعي العنيد .

وتعتبر المؤسسات والمراكز السبع وهي تحتفي بذاكرة من صنعوا الاستقلال أن ما يعيشه المغرب ليس قدرا منزلا، وأن إرادة المغربيات والمغاربة قادرة على أن تنجح في مواجهة تحديات الألفية الثالثة بما في ذلك تحقيق القفزة المطلوبة وفتح الطريق الوحيد الممكن لإنقاذ البلاد عبر مركزية المواطن القوي بكرامته وبانتمائه لوطن يرفع من قيمته.

ولاشك أن اللبنة الأولى في هذا الطريق هي إرساء حوار وطني حقيقي بين المغاربة نساء ورجالا؛ ومن كل المواقع والمشارب ونرى هذا الحوار الضروري والملح ممكنا بل واجبا لإنقاد الوطن ومستقبله .

ولن تمل المؤسسات والمراكز السبع، - رغم صم آذان الدولة وغياب -، من العمل على المساهمة في إيجاد مخارج للأزمات القائمة والاختلالات السائدة والتي سبق ان أكدها تقرير الخمسينية وعاد للتأكيد على بعضها تقرير النموذج التنموي. فالحلول لابد أن تكون مواطنة، جماعية ومتشاور حولها؛

ومادامت الحياة يظل فهناك أمل، فلا تخنقوه، لاسيما وأن مستقبلنا المشترك يعتمد عليه .

مصطفى بوعزيز

5يونيو2021